

# ضوء الصباح

لِكُشْفِ

خَطَا الدُّكْتُورِ صَاحِ العُصَيْمِيِّ

فِي إنْكَارِهِ قَوْلِ العُلَمَاءِ بِبِدْعِيَّةِ

التَّعَوُّذِ مِنَ الشَّيْطَانِ عِنْدَ التَّثَاوُبِ وَعَلَى أَنَّهُ مُبَاحٌ

بِقَلَمِ:

أَبِي الحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ حَسَنِ بْنِ عَلِيِّ العُرَيْفِيِّ الأَثْرِيِّ

عَفَرَ اللهُ لَهُ، وَلِشَيْخِهِ، وَلِلْمُسْلِمِينَ



# ضوء الصباح

لكشف

خطأ الدكتور صالح العصيمي  
في إنكاره قول العلماء ببدعية  
التعمد من الشيطان عند التائب وعلى أنه مباح

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤١ هـ ٢٠٢٠



مكتبة

أهل الحديث

مملكة البحرين - قلالي

التويتر: [ahel\\_alhadeeth@](mailto:ahel_alhadeeth@)

البريد: [ahel.alhadeeth@gmail.com](mailto:ahel.alhadeeth@gmail.com)

# ضَوْءُ الصَّبَاحِ

لَكَشِفِ

حَطِّأَ الدُّكْتُورِ صَالِحِ الْعَصِيبيِّ  
فِي إِنكَارِهِ قَوْلِ الْعُلَمَاءِ بِبِدْعِيَّةِ  
التَّعَوُّذِ مِنَ الشَّيْطَانِ عِنْدَ التَّثَاؤُبِ وَعَلَى أَنَّهُ مُبَاحٌ

وَفِيهِ:

بَيَانُ مُخَالَفَتِهِ لِلنَّصِّ الصَّحِيحِ، وَقَوْلِهِ بِالْقِيَاسِ  
الْفَاسِدِ، وَبَيَانُ تَوْسُّعِهِ بِالْقِيَاسِ مِمَّا أَوْصَلَهُ إِلَى  
الْقِيَاسِ الْفَاسِدِ الْمُخَالَفِ الْمَذْمُومِ، وَاسْتِدْلَالُهُ بِالضَّعِيفِ

بِقَلَمِ:

أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ حَسَنِ بْنِ عَلِيِّ الْعَرِيفِيِّ الْأَثَرِيِّ

عَفَرَ اللَّهُ لَهُ، وَلشَيْخِهِ، وَلِلْمُسْلِمِينَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

امْتِحَانٌ شَدِيدٌ

قَالَ الدُّكُتُورُ صَالِحُ العُصَيْمِيِّ: (وَأَزْجُو مِنْ كُلِّ مَنْ وَقَفَ لِي عَلَيَّ خَطَاً أَوْ وَهَمٌ

أَنْ يُنَبِّهَنِي إِلَى ذَلِكَ).<sup>(١)</sup> اهـ

﴿وَانتَظِرُوا إِنَّا مُنتَظِرُونَ﴾ [هود: ١٢٢].



(١) انظر: «التَّوَأُّلُ المَرْتَبِيُّ» في سَنَةِ: (١٤٤١هـ).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

دُرَّةٌ نَادِرَةٌ

فِي

عَدَمِ جَوَازِ العَمَلِ بِالقِيَاسِ مَعَ وُجُودِ الأَثَارِ

قَالَ الإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ الحَسَنِ الشَّيْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْحُجَّةِ عَلَى أَهْلِ المَدِينَةِ» (ج ١

ص ٢٠٤): (لَوْلَا مَا جَاءَ مِنَ الأَثَارِ كَانَ القِيَاسُ عَلَى مَا قَالَ أَهْلُ المَدِينَةِ، وَلَكِنْ لَأَ

قِيَاسٌ مَعَ أَثَرٍ، وَلَيْسَ يَنْبَغِي إِلاَّ أَنْ يُنْقَادَ لِلأَثَارِ). اهـ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جَوْهَرَةٌ نَادِرَةٌ

فِي

أَنَّ الْعِبَادَاتِ مَبْنَاهَا عَلَى الشَّرْعِ لَا عَلَى الْهَوَى

قَالَ شَيْخُ شَيْخِنَا الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ رِيَاضِ الصَّالِحِينَ» (ج ٤ ص ٤٤٠)؛ عَنِ التَّعَوُّذِ عِنْدَ التَّثَاوُبِ: (لَمْ يَرِدْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ فَالْتَّبِيُّ ﷺ عَلَّمَنَا مَاذَا نَفْعُلُ عِنْدَ التَّثَاوُبِ، وَلَمْ يَقُلْ: قُولُوا كَذَا، وَإِنَّمَا قَالَ: اكْظُمُوا، أَوْ رُدُّوا بِالْيَدِ، وَلَمْ يَقُلْ قُولُوا: «أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ»، أَمَّا مَا اشْتَهَرَ عِنْدَ بَعْضِ النَّاسِ أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا تَثَاءَبَ يَقُولُ: «أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ»؛ فَهَذَا لَا أَصْلَ لَهُ، وَالْعِبَادَاتُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الشَّرْعِ لَا عَلَى الْهَوَى). اهـ



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### ذِكْرُ قَوْلِ الْمُخَالِفِ

### وَحُجَّتِهِ الوَاهِيَةِ

قَالَ الدُّكْتُورُ صَالِحُ العُصَيْمِيِّ؛ عَنِ حُكْمِ الاستِعَاذَةِ مِنَ الشَّيْطَانِ عِنْدَ التَّثَاؤُبِ:  
(جَاءَتِ الصِّفَةُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ بِأَنَّ الْإِنْسَانَ؛ أَوَّلًا: يَكْظِمُهُ مَا اسْتَطَاعَ، ثُمَّ يَسْتُرُ فَمَهُ، فَيَقَالُ  
هَذِهِ هِيَ السُّنَّةُ، نَعَمْ هَذِهِ هِيَ السُّنَّةُ، وَلَكِنْ شَيْخُنَا ابْنُ بَارِزٍ رحمته الله؛ لَمَّا سُئِلَ عَنْ هَذَا ذَكَرَ  
هَذَا الْجَوَابَ قَالَ: وَلَا أَعْلَمُ شَيْئًا غَيْرَ ذَلِكَ فِي السُّنَّةِ، لَكِنْ نَحْنُ نَتَكَلَّمُ عَنْ مَسْأَلَةٍ  
أُخْرَى الْجَوَازُ أَمْ عَدَمُهُ؛ لِأَنَّ بَعْضَ مَشَايخِنَا قَالَ: أَنَّهَا بَدْعَةٌ.

أَوَّلًا: الْآيَةُ نَصٌّ فِي ذَلِكَ: لِأَنَّ التَّثَاؤُبَ نَزَعٌ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَيَسْتَعِيدُ عِنْدَهُ الْإِنْسَانُ.  
وَالثَّانِي: أَنَّهُ ثَبَتَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه الاستِعَاذَةَ مِنَ الشَّيْطَانِ عِنْدَ التَّثَاؤُبِ.

فَعِنْدَ ذَلِكَ يُفْطَعُ بِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِدْعَةٍ، وَيُتَوَقَّفُ فِي كَوْنِهَا سُنَّةً<sup>(١)</sup>، فَتَكُونُ مِنْ جِنْسِ  
المُبَاحِ، أَوْ مَا يَقُولُ فِيهِ بَعْضُ الفُقَهَاءِ: يُسْتَحَبُّ مِمَّا وَرَدَ اسْتِحْبَابُ أَصْلِهِ دُونَ عَيْنِهِ،  
فَالقَوْلُ بِبَدْعَةٍ بَعِيدٍ؛ وَلِهَذَا كَانَتْ الفُتْيَا مُسْتَقْرَةً فِي طَبَقَةِ شَيْوِخِ شَيْوِخِنَا كَالشَّيْخِ مُحَمَّدِ

(١) فقولُهُ: (ويُتَوَقَّفُ في كَوْنِهَا سُنَّةً)، ثُمَّ قولُهُ: (فَتَكُونُ مِنْ جِنْسِ المُبَاحِ)، هَذَا هُوَ التَّنَاقُضُ البَيِّنُ؛ لِأَنَّ  
المُبَاحَاتِ مِنَ الأحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، الَّتِي لَا تَتَبُّتُ إِلَّا بِدَلِيلٍ، وَلَا يُوجَدُ عَلَيْهِ دَلِيلٌ، فَعَادَ الأمرُ إِلَى البَدْعَةِ، مَا دَامَ  
قَالَ: (ويُتَوَقَّفُ في كَوْنِهَا سُنَّةً).



بن إبراهيم، وغيره على جواز ذلك، وهو مشهور العمل به بين عوامهم، فيدل ذلك على الجواز، والله أعلم. (١) اهـ

\* قول الدكتور: (الآية نص في ذلك: لأن الثأوب نزع من الشيطان، فيستعيد عنده الإنسان).

قلت: وليس كما قال.

فقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْعٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الأعراف: ٢٠٠].

وقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْعٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [فصلت: ٣٦].

فإن هذا من القياس في مقابلة النص؛ فهو قياس فاسد الاعتبار، وهو باطل لا يعتد به، فإن من شروط الفرع في القياس: أن يكون الفرع غير منصوص على حكمه؛ لأن القياس يرجع إليه إذا لم يوجد في المسألة نص.

فلا اجتهد في معرض النص؛ فإذا وجد النص فلا معنى للقياس. (٢)

(١) انظر: «إتحاف الرشيد بفوائد شرح كتاب التوحيد» بصوته في سنة: «٢٠١٧».

(٢) وانظر: «أصول الفقه» لابن مفلح (ج ٣ ص ١٢٥٥)، و«الأصول» للشاشي (ص ٣١٤)، و«الإحكام في أصول الأحكام» للامدني (ج ٣ ص ٢٥٠)، و«تشنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدين السبكي» لبدر الدين الزركشي (ج ٣ ص ١٩٧ و ٢٠٣)، و«المستصفى» للغزالي (ص ٣٢٨)، و«فصول البدائع في أصول الشرائع» للفناري (ج ٣ ص ٣٣٢)، و«شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير» لابن النجار (ج ٤ ص ١١٠)، و«التحبير شرح التحرير في أصول الفقه» المرذائي الحنبلي (ج ٧ ص ٣٣٠٥)، و«الوجيز في أصول الفقه»

وَالنَّصْرُ: هُوَ مَا وَرَدَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَيْثُ أَمَرَ بِالكَظْمِ، عِنْدَ التَّثَاؤُبِ، وَلَمْ يَأْمُرْ  
بِالتَّعَوُّذِ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ، وَإِلَيْكَ الدَّلِيلُ:

فَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: (التَّثَاؤُبُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا تَثَاءَبَ  
أَحَدُكُمْ فَلْيُرِدْهُ مَا اسْتَطَاعَ، فَإِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا قَالَ: هَا، ضَحِكَ الشَّيْطَانُ). وَفِي رِوَايَةٍ: (إِنَّ  
اللَّهَ يُحِبُّ العُطَاسَ، وَيَكْرَهُ التَّثَاؤُبَ، فَإِذَا عَطَسَ فَحَمِدَ اللَّهَ، فَحَقَّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ سَمِعَهُ  
أَنْ يُسَمِّتَهُ، وَأَمَّا التَّثَاؤُبُ: فَإِنَّمَا هُوَ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَلْيُرِدْهُ مَا اسْتَطَاعَ، فَإِذَا قَالَ: هَا،  
ضَحِكَ مِنْهُ الشَّيْطَانُ).<sup>(١)</sup>

وَلَهُ طُرُقٌ عَنْهُ:

(١) كَيْسَانُ المَقْبَرِيِّ عَنْهُ:

أَخْرَجَهُ البُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ص ٥٤٧ ح ٣٢٨٩)، وَ(ص ١٠٣٨ ح ٦٢٢٣)،  
وَ(ص ١٠٨٣ ح ٦٢٢٦)، وَفِي «الأَدَبِ المُفْرَدِ» (ص ٥١٧ ح ٩١٩)، وَ(ص ٥٢٣ ح  
٩٢٨)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (ص ٧٥٨ ح ٥٠٢٨)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (ص ٩٦١ ح  
٢٧٤٧)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السَّنَنِ الكُبْرَى» (ج ٩ ص ٩٠ ح ٩٩٧١)، وَ(ج ٩ ص ٩١ ح  
٩٩٧٢)، وَأَحْمَدُ فِي «المُسْنَدِ» (ج ١٥ ص ٣٢٥ ح ٩٥٣٠)، وَالطَّيَالِسِيُّ فِي «المُسْنَدِ»

لِلدُّكْتُورِ عَبْدِ الكَرِيمِ زَيْدَانَ (ص ١٩٩)، وَ«إِرْشَادُ الفُحُولِ إِلَى تَحْقِيقِ الحَقِّ مِنْ عِلْمِ الأَصُولِ» لِلشُّوْكَانِيِّ (ج ٢  
ص ١١٦).

(١) كَمَا جَاءَ فِي الحَدِيثِ، وَلَمْ يَقُلِ النَّبِيُّ ﷺ: إِذَا تَثَاءَبَ أَحَدُكُمْ؛ فَلْيَسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ، وَخَيْرُ الهَدْيِ،  
هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ.

(ص ٤١٨ ح ٢٤٣٤)، وابنُ الجَعْدِ في «حَدِيثِهِ» (ج ٢ ص ٣٤٥ ح ٢٨٥٩)، وابنُ حِبَّانَ في «صَحِيحِهِ» (ص ٢٧١ ح ٥٩٨)، والبيهقيُّ في «السُّنَنِ الكُبْرَى» (ج ٢ ص ٢٨٩)، وفي «شُعَبِ الإِيْمَانِ» (ج ١١ ص ٤٨٥ ح ٨٨٧٩)، و(ج ١١ ص ٥١٠ ح ٨٩٢١)، والحاكِمُ في «المُسْتَدْرَكِ» (ج ٤ ص ٢٠٩ ح ٧٧٧٩)، والمُهَلَّبُ بنُ أَبِي صُفْرَةَ في «المُخْتَصَرِ النَّصِيحِ» (ج ٣ ص ٤١٣)، وابنُ الجَوْزِيِّ في «جَامِعِ المَسَانِيدِ» (ج ٥ ص ٣٢٥ ح ٤٥٨٤)، وابنُ أَخِي مِيْمِي الدَّقَاقِ في «الفَوَائِدِ» (ص ١٥٠ ح ٢٩٠) مِنْ طَرِيقِ عَاصِمِ بنِ عَلِيٍّ، وَأَدَمَ بنِ أَبِي إِيَاسٍ، والطَّيَالِسِيِّ، وَيَزِيدَ بنِ هَارُونَ، وَيَحْيَى بنِ سَعِيدِ القَطَّانِ، والحَجَّاجِ بنِ مُحَمَّدِ المِصْبِيِّ، وَعِيسَى بنِ يُونُسَ، وَأَبِي عَامِرِ العَقَدِيِّ، وَأَبِي نُوحِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ غَزْوَانَ الضَّبِّيِّ؛ كُلُّهُمْ عَنْ: ابنِ أَبِي ذَنْبٍ، عَنْ سَعِيدِ المَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

قَالَ الحَافِظُ التِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (ص ٩٦١): (هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ، وَهَذَا أَصَحُّ عِنْدِي مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَجَلَانَ، وَابْنُ أَبِي ذَنْبٍ أَحْفَظُ لِحَدِيثِ سَعِيدِ المَقْبُرِيِّ، وَأَثَبْتُ مِنْ مُحَمَّدِ بنِ عَجَلَانَ). اهـ

وَاخْتَلَفَ عَلِيُّ ابنِ أَبِي ذَنْبٍ فِيهِ:

\* فَرَوَاهُ عَاصِمُ بنُ عَلِيٍّ، وَأَدَمُ بنُ أَبِي إِيَاسٍ، والطَّيَالِسِيُّ، وَيَزِيدُ بنُ هَارُونَ، وَيَحْيَى بنُ سَعِيدِ القَطَّانِ، والحَجَّاجِ بنُ مُحَمَّدِ المِصْبِيِّ، وَعِيسَى بنُ يُونُسَ، وَأَبُو عَامِرِ العَقَدِيِّ، وَأَبُو نُوحِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنُ غَزْوَانَ الضَّبِّيِّ؛ كُلُّهُمْ عَنْ: ابنِ أَبِي ذَنْبٍ، عَنْ سَعِيدِ المَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه بِهِ.

\* وَرَوَاهُ الْقَاسِمُ بْنُ يَزِيدَ الْجَرْمِيُّ، وَالْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَرْوَزِيُّ، وَأَسَدُ بْنُ مُوسَى قَالُوا: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَيْبٍ، عَنِ الْمُقْبِرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: (إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْعُطَّاسَ وَيَكْرَهُ التَّأَوُّبَ، فَإِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ: الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَحَقٌّ عَلَى مَنْ سَمِعَهُ أَنْ يَقُولَ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ، وَأَمَّا التَّأَوُّبُ فَإِنَّمَا هُوَ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا تَنَاءَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيُرِدَّهُ مَا اسْتَطَاعَ، فَإِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا تَنَاءَبَ فَقَالَ: هَاهُ هَاهُ، ضَحِكَ مِنْهُ الشَّيْطَانُ).

أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٩ ص ٩١ ح ٩٩٧٣)، وَابْنُ مَنْدَه فِي «التَّوْحِيدِ» (ج ٣ ص ٢١٦ ح ٦٩٧)، وَالبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ج ١٢ ص ٣٠٦ ح ٣٣٤٠).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ، وَقَدْ سَمِعَ سَعِيدُ الْمُقْبِرِيُّ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه <sup>(١)</sup>، فَيُحْمَلُ أَنَّهُ حَدَّثَ بِهِ عَلَى الْوَجْهَيْنِ.

قَالَ الْحَافِظُ البَغَوِيُّ رحمته الله فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ج ١٢ ص ٣٠٧): (هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ). اهـ.

وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (ص ٩٦١ ح ٢٧٤٦)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٩ ص ٩١ ح ٩٩٧٤)، وَأَحْمَدُ فِي «المُسْنَدِ» (ج ١٣ ص ٤١ ح ٧٥٩٩)، وَ(ج ١٦ ص ٤١٣ ح ١٠٧٠٧)، وَابْنُ خُرَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٤٥٨ ح ٩٢١)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ص ٦٩٩ ح ٢٣٥٨)، وَابْنُ مَنْدَه فِي «التَّوْحِيدِ» (ج ٣ ص ٢١٦).

(١) وانظر: «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» للبوذِي (ج ١٠ ص ٤٦٨)، و«تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لابن حَجَرٍ (ج ٤ ص ٣٨).

ح ٦٩٩)، وابنُ السُّنِّيِّ في «عَمَلِ اليَوْمِ وَاللَّيْلَةِ» (ص ٨٩ ح ٢٦٦) مِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، وَالضَّحَّاكِ بْنِ مَخْلَدِ النَّبِيلِ، وَأَبِي خَالِدِ سُلَيْمَانَ بْنِ حَيَّانِ الْأَحْمَرِ؛ كُلُّهُمْ: عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ، عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، قَالَ: (العُطَّاسُ مِنَ اللَّهِ وَالتَّثَاؤُبُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا تَنَاءَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَضَعْ يَدَهُ عَلَى فِيهِ، وَإِذَا قَالَ: آه آه فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَضْحَكُ مِنْ جَوْفِهِ، وَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ العُطَّاسَ وَيَكْرَهُ التَّثَاؤُبَ، فَإِذَا قَالَ الرَّجُلُ: آه آه إِذَا تَنَاءَبَ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَضْحَكُ فِي جَوْفِهِ). وَفِي رِوَايَةٍ: (إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ العُطَّاسَ، وَيُبْغِضُ أَوْ يَكْرَهُ التَّثَاؤُبَ، فَإِذَا قَالَ أَحَدُهُمْ: هَا، هَا، فَإِنَّمَا ذَلِكَ الشَّيْطَانُ يَضْحَكُ مِنْ جَوْفِهِ). وَفِي رِوَايَةٍ: (فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَضْحَكُ فِي جَوْفِهِ، أَوْ فِي وَجْهِهِ). قُلْتُ: وَهَذَا ضَعِيفٌ؛ بِهَذَا اللَّفْظِ فَإِنَّ قَوْلَهُ: (فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَضْحَكُ فِي جَوْفِهِ)؛ تَفَرَّدَ بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَجْلَانَ.

قَالَ الحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله فِي «تَقْرِيبِ التَّهْذِيبِ» (ص ٧٠٠): (صَدُوقٌ إِلَّا أَنَّهُ اخْتَلَطَتْ عَلَيْهِ أَحَادِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ). اهـ  
وَقَالَ الحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله فِي «هَدْيِ السَّارِي» (ج ١ ص ٤٥٨): (صَدُوقٌ مَشْهُورٌ فِيهِ مَقَالٌ مِنْ قِبَلِ حَفْظِهِ). اهـ  
قُلْتُ: وَقَدْ خَالَفَهُ ابْنُ أَبِي ذَيْبٍ فَلَمْ يَذْكُرْهُ بِهَذَا اللَّفْظِ، وَهُوَ أَثْبَتٌ فِي سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ.

قَالَ الحَافِظُ النَّسَائِيُّ رحمته الله فِي «السَّنَنِ الكُبْرَى» (ج ٩ ص ٤١): (ابْنُ أَبِي ذَيْبٍ أَثْبَتَ عِنْدَنَا مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ). اهـ

وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: (ابنُ أَبِي ذَنْبٍ أَثَبْتُ فِي سَعِيدٍ مِنْ ابْنِ عَجَلَانَ)، وَقَالَ مَرَّةً: (لَيْسَ أَحَدٌ أَثَبْتُ فِي سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ مِنْ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ)، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: (ابنُ أَبِي ذَنْبٍ أَثَبْتُ فِي الْمُقْبَرِيِّ مِنْ ابْنِ عَجَلَانَ).<sup>(١)</sup>

وَقَالَ الْحَافِظُ التِّرْمِذِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «سُنَنِهِ» (ص ٩٦١)؛ عَنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ: (هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ، وَهَذَا أَصَحُّ عِنْدِي مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَجَلَانَ، وَابْنُ أَبِي ذَنْبٍ أَحْفَظُ لِحَدِيثِ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، وَأَثَبْتُ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجَلَانَ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَبْرٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «هَدْيِ السَّارِي» (ص ٩٣٧): (وَأَمَّا ابْنُ عَجَلَانَ: فَلَا يُقَارِبُ ابْنَ أَبِي ذَنْبٍ فِي الْحِفْظِ، وَلَا تُعَلَّلُ رِوَايَةُ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ مَعَ إِتْقَانِهِ فِي الْحِفْظِ بِرِوَايَةِ ابْنِ عَجَلَانَ مَعَ سُوءِ حِفْظِهِ). اهـ

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٤٥٩ ح ٩٢٢)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (ص ١١٥٥ ح ٦٦٢)، وَابْنُ الْمُنْدِرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (ج ٣ ص ٤٥١) مِنْ طَرِيقِ بَشْرِ بْنِ الْمُفْضَلِ، وَيَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ؛ كِلَاهُمَا عَنْ: عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْعُطَّاسَ، وَيَكْرَهُ التَّثَاؤُبَ، فَإِذَا تَثَاءَبَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَقُلْ: آهَ آهَ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَضْحَكُ مِنْهُ، أَوْ قَالَ: يَلْعَبُ بِهِ). وَفِي رِوَايَةٍ: (فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَضْحَكُ مِنْهُ وَيَلْعَبُ بِهِ).

(١) وانظر: «تَهْذِيبَ الْكَمَالِ» لِلدُّورِيِّ (ج ٢٥ ص ٦٣٩)، و«مَعْرِفَةَ الرَّجَالِ» لِابْنِ مَعِينٍ (ج ٢ ص ٢٠٦ و ٢٠٧ - رِوَايَةٌ: ابْنِ مُحَرَّرٍ)، و(ج ٢ ص ٥٢٥ - رِوَايَةٌ: الدُّورِيِّ)، و«الْعِلَلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ص ٥٤٥)، و«الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ» لَهُ (ج ٧ ص ٤٢٠).

قُلْتُ: وَهَذَا ضَعِيفٌ؛ بِلَفْظٍ: (يَلْعَبُ بِهِ)، تَقَرَّدَ بِهِ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْحَاقَ العَامِرِيُّ، وَهُوَ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، وَالْخُلَاصَةُ فِيهِ أَنَّهُ صَدُوقٌ حَسَنٌ فِي الْمُتَابَعَاتِ، وَلَهُ أَوْهَامٌ وَمَنَاكِيرٌ، وَهُوَ لَيْسَ مِمَّنْ يُعْتَمَدُ عَلَى حِفْظِهِ، إِذَا خَالَفَ.

قَالَ عَنْهُ ابْنُ حَجَرٍ: (صَدُوقٌ رُمِي بِالْقَدَرِ)، وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: (لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: سَأَلْتُ عَنْهُ بِالْمَدِينَةِ، فَلَمْ يَحْمَدُوهُ، فَسَكَتَ)، وَقَالَ مَرَّةً: (رَوَى عَنْ أَبِي الزِّنَادِ أَحَادِيثَ مُنْكَرَةً)، وَقَالَ سُفْيَانُ: (كَانَ قَدَرِيًّا، فَفَنَاهُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ، فَجَاءَنَا هَاهُنَا مَقْتَلُ الْوَلِيدِ، فَلَمْ نُجَالِسْهُ، وَقَالُوا: إِنَّهُ قَدْ سَمِعَ الْحَدِيثَ)، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: (سَأَلْتُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْحَاقَ بِالْمَدِينَةِ، فَلَمْ أَرَهُمْ يَحْمَدُونَهُ)<sup>(١)</sup>، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: (يُكْتَبُ حَدِيثُهُ وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ)، وَقَالَ العِجْلِيُّ: (يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، وَلَيْسَ بِالْقَوِيِّ)، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: (ثِقَّةٌ صَالِحُ الْحَدِيثِ)، وَقَالَ مَرَّةً: (ثِقَّةٌ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ)، وَقَالَ مَرَّةً: (صَوِيلِحٌ)، وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: (هُوَ عِنْدَنَا صَالِحٌ وَسَطٌ، وَكَانَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ يُضَعِّفُهُ)، وَقَالَ مَرَّةً: (كَانَ يَرَى الْقَدَرَ، وَلَمْ يَحْمِلْ عَنْهُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ)، وَقَالَ يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ: (صَالِحٌ)، وَقَالَ يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ: (لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ)، وَقَالَ البُخَارِيُّ: (لَيْسَ مِمَّنْ يُعْتَمَدُ عَلَى حِفْظِهِ، إِذَا خَالَفَ مَنْ لَيْسَ بِدُونِهِ)، وَوَقَّعَهُ مَرَّةً،

(١) قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الضُّعَفَاءِ وَالْمُتْرُوكِينَ» (ج ٢ ص ٨٩): (قُلْتُ: إِنَّمَا لَمْ يَحْمَدُوهُ فِي

مَذْهَبِهِ؛ فَإِنَّهُ كَانَ قَدَرِيًّا فَفَنَوَهُ مِنَ الْمَدِينَةِ). اهـ

وَقَالَ مَرَّةً: (رُبَّمَا وَهَمَ)، وَقَالَ ابْنُ خُزَيْمَةَ، وَالنَّسَائِيُّ: (لَيْسَ بِهِ بَأْسٍ)، وَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: (يُرْمَى بِالْقَدْرِ ضَعِيفٌ).<sup>(١)</sup>

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ فِي «سُنَنِهِ» (ص ١٤٧ ح ٩٦٨) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ الصَّبَّاحِ قَالَ: أَنْبَأَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (إِذَا تَنَاءَبَ أَحَدُكُمْ، فَلْيَضَعْ يَدَهُ عَلَى فِيهِ، وَلَا يَعْوِي، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَضْحَكُ مِنْهُ).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ وَاهٍ؛ فِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، وَهُوَ مَتْرُوكٌ؛ كَمَا فِي «تَقْرِيبِ التَّهْذِيبِ» لابنِ حَجَرٍ (ص ٣٩٨).

قَالَ البُوصَيْرِيُّ رحمته الله فِي «مُصْبَاحِ الزُّجَاجَةِ فِي زَوَائِدِ ابْنِ مَاجَهَ» (ج ١ ص ١٩٠): (هَذَا إِسْنَادٌ فِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ مُتَّفَقٌ عَلَى تَضْعِيفِهِ). اهـ  
قُلْتُ: فَلَا يَصِحُّ بِهَذَا اللَّفْظِ، فَقَدْ رَوَاهُ الثَّقَاتُ مِنْ غَيْرِ لَفْظَةٍ: «وَلَا يَعْوِي»، فَتَنَبَّهُ.

(١) انظر: «تَهْذِيبُ الكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ١٦ ص ٥١٩)، و«تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لابنِ حَجَرٍ (ج ٦ ص ١٣٧)، و«تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ص ٤٤٩)، و«الضُّعْفَاءُ وَالمَتْرُوكِينَ» لابنِ الجَوْزِيِّ (ج ٢ ص ٨٨)، و«الضُّعْفَاءُ وَالمَتْرُوكِينَ» لِلدَّارِقُطْنِيِّ (ص ٢٧٦)، و«الضُّعْفَاءُ الكَبِيرُ» لِلعَقِيلِيِّ (ج ٢ ص ٣٢١)، و«الجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ» لابنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٥ ص ٢٦٤)، و«المُعْنِي فِي الضُّعْفَاءِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ١ ص ٥٣٠)، و«مِيزَانُ الاعْتِدَالِ» لَهُ (ج ٢ ص ٢٨٤)، و«التَّارِيخُ الكَبِيرُ» لِلبُخَارِيِّ (ج ٥ ص ٢٥٨)، و«الثَّقَاتُ» لِلعَجَلِيِّ (ص ٢٨٧)، و«بَحْرُ الدَّمِّ» لابنِ عَبْدِ الهَادِي (ص ٩٤)، و«سُؤَالَاتُ ابْنِ الجُنَيْدِ» لابنِ مَعِينٍ (ص ٢٣٩)، و«سُؤَالَاتُ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ» لابنِ المَدِينِيِّ (ص ٤٧)، و«الكَامِلُ» لابنِ عَدِيِّ (ج ٥ ص ٤٨٩).



وَقَالَ العَلَامَةُ المُحَدِّثُ الألبَانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الضَّعِيفَةِ» (ج ٥ ص ٤٤٠): (مَوْضُوعٌ

بِهَذَا اللَّفْظِ). اهـ

وَقَالَ العَلَامَةُ المُحَدِّثُ الألبَانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الضَّعِيفَةِ» (ج ٥ ص ٤٤٠): (قُلْتُ:

وَهَذَا مَوْضُوعٌ، آفَتْهُ عَبْدُ اللهِ بنُ سَعِيدٍ هَذَا، فَإِنَّهُ مُتَّهَمٌ بِالْكَذِبِ، وَقَدْ رَوَاهُ جَمْعٌ عَنْ أَبِيهِ سَعِيدِ المَقْبُرِيِّ، وَغَيْرِهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ دُونَ قَوْلِهِ: (وَلَا يَعْوِي)؛ فَهُوَ مِمَّا تَفَرَّدَ بِهِ عَبْدُ اللهِ المَقْبُرِيُّ، فَهُوَ مَوْضُوعٌ). اهـ

(٢) سَعِيدُ بنُ المُسَيَّبِ عَنْهُ:

أَخْرَجَهُ البَرَّازُ فِي «المُسْنَدِ» (ج ١٤ ص ٢٢٨ ح ٧٧٩٣) مِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ

سُلَيْمَانَ بنِ سَيْفِ الحَرَّانِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ سُلَيْمَانَ بنِ أَبِي دَاوُدَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (إِذَا تَنَاءَبَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَضَعْ يَدَهُ عَلَى فِيهِ).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ سَاقِطٌ؛ فِيهِ مُحَمَّدُ بنُ سُلَيْمَانَ الحَرَّانِيِّ، وَهُوَ مُنْكَرُ الحَدِيثِ،

وَأَبُوهُ: سُلَيْمَانُ بنُ أَبِي دَاوُدَ الحَرَّانِيُّ ضَعِيفٌ جِدًّا.<sup>(١)</sup>

قَالَ الحَافِظُ البَرَّازُ رَحِمَهُ اللهُ فِي «المُسْنَدِ» (ج ١٤ ص ٢٢٨): (وَهَذَا الحَدِيثُ لَا نَعْلَمُ

رَوَاهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ إِلَّا سُلَيْمَانَ بنَ أَبِي دَاوُدَ، وَلَا نَعْلَمُ رَوَاهُ

(١) انظر: «تَهذِيبُ التَّهذِيبِ» لابنِ حَجَرٍ (ج ٣ ص ٥٧٩)، و«لِسَانَ المِيزَانِ» لَهُ (ج ٤ ص ١٥٠)، و«مِيزَانُ

الاعْتِدَالِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٣ ص ٥٦٩)، و«الضَّعْفَاءُ وَالمُتْرُوكِينَ» لابنِ الجَوْزِيِّ (ج ٢ ص ١٧)، و«التَّارِيخُ الكَبِيرُ»

لِلبُخَارِيِّ (ج ٤ ص ١١).

عَنْ سُلَيْمَانَ إِلَّا ابْنَهُ مُحَمَّدًا، وَقَدْ حَدَّثَ مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِيهِ بِغَيْرِ حَدِيثٍ لَمْ يُتَابِعْ عَلَيْهِ، وَقَدْ اخْتَمَلَ أَهْلُ الْعِلْمِ حَدِيثَهُ وَرَوَوْا عَنْهُ). اهـ  
(٣) أَبُو صَالِحِ السَّمَانُ عَنْهُ:

أَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى فِي «المُسْنَدِ» (ص ١١٦٣ ح ٦٦٧٩)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الكَامِلِ فِي الضُّعْفَاءِ» (ج ٥ ص ٢٣٦) مِنْ طَرِيقِ كَامِلِ بْنِ طَلْحَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ العُمَرِيُّ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: (إِذَا تَنَاءَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَضَعْ يَدَهُ عَلَى فِيهِ، لَا يَدْخُلُ).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ ضَعِيفٌ؛ فِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ العَدَوِيُّ العُمَرِيُّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ؛ كَمَا فِي «تَقْرِيبِ التَّهْذِيبِ» (ص ٤١٣)، وَقَدْ خُولِفَ فِيهِ؛ كَمَا سَوْفَ يَأْتِي. وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ مِنْ حَدِيثِ: «أَبِي سَعِيدِ الخُدْرِيِّ رضي الله عنه».

قَالَ الحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ رحمته الله فِي «العِلَالِ» (ج ١٠ ص ٢١٢): (يُرْوَاهُ سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُ؛

فَرَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ العُمَرِيُّ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَوَهُمْ فِيهِ. وَخَالَفَهُ سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ؛

فَرَوَاهُ عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الخُدْرِيِّ، وَهُوَ الصَّوَابُ). اهـ

(٤) أَبُو العَلَاءِ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَعْقُوبَ الجُهَنِيِّ عَنْهُ:

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ص ١٢٩٤ ح ٢٩٩٤)، وَأَحْمَدُ فِي «المُسْنَدِ» (ج ١٥ ص ٨٤ ح ٩١٦٢)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «المُسْنَدِ» (ص ١١٣٢ ح ٦٤٤٩)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ص ٦٩٩ ح ٢٣٥٧)، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الكُبْرَى» (ج ٢ ص ٢٨٩) مِنْ

طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ، وَفُتَيْبَةَ بْنِ سَعِيدٍ، وَمُوسَى بْنِ إِسْمَاعِيلَ، وَأَبِي الرَّبِيعِ سُلَيْمَانَ  
 بْنِ دَاوُدَ العَنَكِيِّ، قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنِ العَلَاءِ، عَنِ أَبِيهِ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ  
 رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (التَّائِبُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا تَنَاءَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيُكْظِمْ مَا  
 اسْتَطَاعَ).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ؛ لِحَالِ العَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الحُرَقِيِّ، وَهُوَ صَدُوقٌ  
 يُخْطِئُ وَيُخَالِفُ، وَقَدْ أَنْكَرَ عَلَيْهِ الحُفَّاطُ أَحَادِيثَ، وَلَكِنَّهُ تُوْبِعَ.  
 قَالَ الحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فِي «تَقْرِيبِ التَّهْدِيبِ» (ص ٦٠٣)؛ عَنِ العَلَاءِ:  
 (صَدُوقٌ رُبَّمَا وَهَمَ).

وَخَالَفَهُمْ: عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ:

فَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (ص ٣٣١ ح ٣٧٠)، وَابْنُ حَزِيمَةَ فِي «صَحِيحِهِ»  
 (ج ١ ص ٤٥٨ ح ٩٢٠)، وَالبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ج ٣ ص ٢٤٣ ح ٧٢٨)، وَفِي  
 «مَصَابِيحِ السُّنَّةِ» (ج ١ ص ٣٦٩ ح ٧٠٨) مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ حُجْرٍ وَهُوَ فِي «أَحَادِيثِهِ»  
 عَنِ إِسْمَاعِيلِ بْنِ جَعْفَرٍ (ص ٣٢١ ح ٢٥٣) قَالَ: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنِ  
 العَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ أَبِيهِ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: (التَّائِبُ فِي  
 الصَّلَاةِ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا تَنَاءَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيُكْظِمْ مَا اسْتَطَاعَ).

قُلْتُ: وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ، ثِقَةٌ حَافِظٌ؛ كَمَا فِي «تَقْرِيبِ التَّهْدِيبِ» لِابْنِ  
 حَجْرٍ (ص ٥٤٩)، وَقَدْ حَفِظَهُ مِنْ شَيْخِهِ بِهَذَا اللَّفْظِ بِالتَّقْيِيدِ بِالصَّلَاةِ.  
 وَالعُهُدَةُ فِيهِ: مِنَ العَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الحُرَقِيِّ، وَهُوَ صَدُوقٌ يُخْطِئُ  
 وَيُخَالِفُ، وَقَدْ أَنْكَرَ عَلَيْهِ الحُفَّاطُ أَحَادِيثَ، فَيَكُونُ بِالتَّقْيِيدِ ضَعِيفًا.

فَهُوَ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ؛ بَلْفَظٍ: «الصَّلَاةِ».

وَيُؤَيِّدُهُ: أَنَّ بَقِيَّةَ الطَّرِيقِ الثَّابِتَةَ بِالْإِطْلَاقِ، وَلَيْسَ بِالتَّقْيِيدِ فِي الصَّلَاةِ.

وَتَابَعَ إِسْمَاعِيلَ بْنَ جَعْفَرٍ؛ زَيْدُ بْنُ أَبِي أَنَيْسَةَ وَسُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ عَلَى التَّقْيِيدِ فِي

الصَّلَاةِ:

أَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ص ٦٩٩ ح ٢٣٥٩)، وَابْنُ الْمُقْرِيِّ فِي

«المُعْجَم» (ص ٤١٠ ح ١٣٥) مِنْ طَرِيقِ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَيْسَةَ، وَسُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ؛

كِلَاهُمَا: عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ

ﷺ يَقُولُ: (إِنَّ التَّشَاؤُبَ فِي الصَّلَاةِ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ ذَلِكَ فَلْيَكْظَمْ).

قُلْتُ: وَالْعَهْدَةُ فِيهِ: مِنَ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُرَقِيِّ، وَهُوَ صَدُوقٌ يُخْطِئُ

وَيُخَالِفُ، وَقَدْ أَنْكَرَ عَلَيْهِ الْحُفَاطُ أَحَادِيثَ، فَيَكُونُ بِالتَّقْيِيدِ ضَعِيفًا.

فَهُوَ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ؛ بَلْفَظٍ: «الصَّلَاةِ».

قُلْتُ: وَقَدْ رَوَاهُ الثَّقَاتُ بِالْإِطْلَاقِ.

قُلْتُ: وَقَدْ رُوِيَ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ بِالتَّقْيِيدِ فِي الصَّلَاةِ:

أَخْرَجَهُ ابْنُ بَشْرَانَ فِي «الْأَمَالِي» (ص ٤٠٦ ح ٩٤٢) مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ

عَبْدِ اللَّهِ الشَّافِعِيِّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا وَرْقَاءُ، عَنْ

يَحْيَى بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (إِذَا تَنَاءَبَ أَحَدُكُمْ

فِي الصَّلَاةِ فَلْيَضَعْ يَدَهُ أَوْ طَرَفَ رِدَائِهِ عَلَى فِيهِ؛ فَإِنَّمَا هُوَ مِنَ الشَّيْطَانِ لِيُلْهِمَهُ عَن

صَلَاتِهِ).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ سَاقِطٌ؛ فِيهِ يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقُرَشِيُّ، وَهُوَ مَتْرُوكٌ؛ كَمَا فِي

«تَقْرِيبِ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٨٤٦).

وَتَابِعَ إِسْمَاعِيلَ بْنَ جَعْفَرٍ؛ سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ، وَمَالِكَ بْنَ أَنَسٍ، وَابْنَ جُرَيْجٍ عَلَيْهِ

بِالإِطْلَاقِ:

أَخْرَجَهُ البُخَارِيُّ فِي «الأَدَبِ المُفْرَدِ» (ص ٥٢٩ ح ٩٤٢)، وَأَحْمَدُ فِي «المُسْنَدِ»

(ج ١٢ ص ٢٤٣ ح ٧٢٩٤)، وَ(ج ١٦ ص ٤٠٨ ح ١٠٦٩٥)، وَالحَمِيدِيُّ فِي «المُسْنَدِ»

(ج ٣ ص ١٦٧ ح ١١٧٣)، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الإِيمَانِ» (ج ١١ ص ٥١٠ ح ٨٩٢٢)،

وَالحَارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامَةَ فِي «العَوَالِي» (ص ٦١ ص ٦٧)، وَالجَوْهَرِيُّ فِي «مُسْنَدِ

المُوطَأِ» (ص ٣٤٤ ح ٥٧١)، وَابْنُ المُظَفَّرِ فِي «غَرَائِبِ مَالِكٍ» (ص ١١٣ ح ٥٨)،

وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ فِي «نُسَخَتِهِ»<sup>(١)</sup> (ج ٢ ص ١٤٨ ح ١٦٦٤) مِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ،

وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَابْنَ جُرَيْجٍ؛ كُلُّهُمْ: عَنِ العَلَاءِ، عَنِ أَبِيهِ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ

النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: (إِذَا تَثَاءَبَ أَحَدُكُمْ، يَضَعُ يَدَهُ عَلَى فِيهِ). وَفِي رِوَايَةٍ: (إِذَا تَثَاءَبَ أَحَدُكُمْ،

فَلْيُكْظِمْ، أَوْ لِيَضَعْ يَدَهُ عَلَى فِيهِ).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ؛ لِحَالِ العَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الحُرَقِيِّ، وَهُوَ صَدُوقٌ

يُحْطَى وَيُخَالَفُ، وَقَدْ أَنْكَرَ عَلَيْهِ الحُفَّاطُ أَحَادِيثَ، وَلَكِنَّهُ تَوَبَّعَ.

وَعَنْ أَبِي سَعِيدِ الحُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: (إِذَا تَثَاءَبَ أَحَدُكُمْ،

فَلْيُمْسِكْ بِيَدِهِ عَلَى فِيهِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَدْخُلُ).

(١) مَطْبُوعٌ ضَمَّنَ مَجْمُوعٍ بِاسْمِ: «الفَوَائِدِ» لِابْنِ مَنْدَه!!

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ص ١٢٩٤ ح ٢٩٩٥)، وَالْبُخَارِيُّ فِي «الْأَدَبِ الْمُفْرَدِ» (ص ٥٣٣ ح ٩٤٩)، وَ(ص ٥٣٣ ح ٩٥١)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (ص ٧٥٨ ح ٥٠٢٦)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١٧ ص ٤٢٥ ح ١١٣٢٣)، وَ(ج ١٨ ص ٣٨٧ ح ١١٨٨٩)، وَ(ج ١٨ ص ٤٠٨ ح ١١٩١٦)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (ص ٢٧٠ ح ١١٦٣)، وَالِدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ص ١٧٨ ح ١٤١٨)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٤٥٨ ح ٩١٩)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ص ٧٠٠ ح ٢٣٦٠)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٢٨٩)، وَفِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ١١ ص ٥١١ ح ٨٩٢٣)، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٢ ص ٢٧٠ ح ٣٣٢٥)، وَالبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ج ١٢ ص ٣١٥ ح ٣٣٤٧)، وَفِي «مَصَابِيحِ السُّنَّةِ» (ج ٣ ص ٢٩٨ ح ٣٦٧٦)، وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ فِي «الْمُتَّخَبِ مِنَ الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٤٣٢ ح ٩١٠)، وَابْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ٢ ص ٣١٧ ح ٣١١١)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «جَامِعِ الْمَسَانِيدِ» (ج ٣ ص ١٧٨ ح ٢١٨٠)، وَابْنُ الْمُزْدِرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (ج ٣ ص ٤٥١ ح ١٦٢٢) مِنْ طَرِيقِ بَشْرِ بْنِ الْمُفَضَّلِ، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ الدَّرَّاورِدِيِّ، وَجَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الضَّبِّيِّ، وَخَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الطَّحَّانِ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ الْقُرَشِيُّ، وَزُهَيْرُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْجُعْفِيُّ، وَوَهَيْبُ بْنُ خَالِدِ الْبَاهِلِيِّ، وَمَعْمَرُ كُلُّهُمُ: عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي سَعِيدٍ، يُحَدِّثُ أَبِي، عَنْ أَبِيهِ بِهِ. وَفِي بَعْضِ الطَّرِيقِ: عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

قَالَ الحَافِظُ البَغَوِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ج ١٢ ص ٣١٥): (هَذَا حَدِيثٌ

صَحِيحٌ). اهـ

وَخَالَفَهُم سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: فَرَوَاهُ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (إِذَا تَنَاءَبَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ، فَلْيَكْظِمْ مَا اسْتَطَاعَ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَدْخُلُ).

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ص ١٢٩٤ ح ٢٩٩٥)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (ص ٧٥٨ ح ٥٠٢٧)، وَأَحْمَدُ فِي «المُسْنَدِ» (ج ١٧ ص ٣٦٥ ح ١١٢٦٢)، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الكُبْرَى» (ج ٢ ص ٢٨٩)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «المُصَنَّفِ» (ج ٣ ص ٤٥١ ح ٨٠٥٦)، وَابْنُ الجَارُودِ فِي «المُتَّقَى» (ص ١٦٠ ح ٢٢٥).

قُلْتُ: هَكَذَا بِالتَّقْيِيدِ فِي الصَّلَاةِ، وَالحَطُّ مِنْ: «سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ»، وَقَدْ خَالَفَ جَمَاعَةٌ مِنَ الثَّقَاتِ الأَثْبَاتِ، وَأَخْطَأَ عَلِيُّ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ؛ فَذَكَرَ: «الصَّلَاةَ»، وَهَذَا شَاذٌ.

وَأَخْرَجَهُ الخَطِيبُ البَغْدَادِيُّ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادٍ» (ج ٩ ص ١٣) مِنْ طَرِيقِ سَعْدَانَ بْنِ نَصْرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ عَمْرٍو، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (إِذَا تَنَاءَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيُمْسِكْ عَلَيَّ فِيهِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَدْخُلُ). هَكَذَا: «عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ».

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ وَاهٍ، وَلَهُ عِلَّتَانِ:

الأُولَى: حَمَادُ بْنُ عَمْرٍو النَّصِيبِيُّ، وَهُوَ مُنْكَرُ الحَدِيثِ.

قَالَ عَنْهُ يَحْيَى: (يَكْذِبُ، وَيَضَعُ الْحَدِيثَ)، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: (مُنْكَرُ الْحَدِيثِ)،  
 وَضَعَفَهُ عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، وَقَالَ الْجَوْزْجَانِيُّ: (كَانَ يَكْذِبُ)، وَقَالَ عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ:  
 (مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ ضَعِيفٌ جِدًّا مُنْكَرُ الْحَدِيثِ ضَعِيفٌ جِدًّا)، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: (مَتْرُوكُ  
 الْحَدِيثِ)، وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: (وَإِهِيَ الْحَدِيثِ)، وَقَالَ السَّاجِيُّ: (أَجْمَعَ أَهْلُ النُّقْلِ أَنَّهُ  
 مَتْرُوكٌ)، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: (مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ)، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: (مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، ضَعِيفٌ  
 جِدًّا)، وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: (يَضَعُ الْحَدِيثَ وَضَعًا عَلَى الثَّقَاتِ).<sup>(١)</sup>  
 الثَّانِيَةُ: سُلَيْمَانُ بْنُ مَهْرَانَ الْأَعْمَشُ الْكُوفِيُّ، وَقَدْ كَانَ يُدَلِّسُ وَصَفَهُ بِذَلِكَ  
 النَّسَائِيُّ، وَالذَّارِقُطْنِيُّ، وَغَيْرُهُمَا، وَذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْمَرْتَبَةِ الثَّانِيَةِ».<sup>(٢)</sup>

قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «مِيزَانَ الْأَعْتِدَالِ» (ج ٢ ص ٢٠٩): (وَهُوَ يُدَلِّسُ، وَرَبَّمَا  
 دَلَّسَ عَنْ ضَعِيفٍ، وَلَا يَدْرِي بِهِ، فَمَتَى قَالَ: حَدَّثَنَا فَلَا كَلَامٌ، وَمَتَى قَالَ: «عَنْ» تَطَرَّقَ

(١) انظر: «الضُّعَفَاءُ وَالْمَتْرُوكِينَ» لابن الجوزي (ج ١ ص ٢٣٤)، و«مِيزَانَ الْأَعْتِدَالِ» للذهبي (ج ١  
 ص ٥٤٩)، و«دِيَوَانَ الضُّعَفَاءِ» لَهُ (ص ١٠١)، و«الْمُعْنَى فِي الضُّعَفَاءِ» لَهُ أَيْضًا (ج ١ ص ١٨٩)، و«الضُّعَفَاءُ  
 الصَّغِيرَ» للبخاري (ص ٥٠)، و«أَحْوَالُ الرِّجَالِ» للجوزجاني (ص ٣٠٥)، و«الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ» لابن أبي حاتم  
 (ج ٣ ص ١٥٧)، و«الْمَجْرُوحِينَ» لابن حبان (ج ١ ص ٣٠٧)، و«الضُّعَفَاءُ وَالْمَتْرُوكِينَ» للنسائي (ص ٣١)،  
 و«الْكَامِلُ» لابن عدي (ج ٣ ص ١٠).

(٢) انظر: «الْمُدَلِّسِينَ» لأبي زُرْعَةَ الْعِرَاقِيِّ (ص ٥٥)، و«أَسْمَاءُ الْمُدَلِّسِينَ» لِجَلَالِ الدِّينِ الشُّيُوطِيِّ (ص ٥٥)،  
 وَالتَّبَيِّنَ لِأَسْمَاءِ الْمُدَلِّسِينَ» لِسَبْطِ ابْنِ الْعَجْمِيِّ الشَّافِعِيِّ (ص ٣١)، وَتَعْرِيفَ أَهْلِ التَّقْدِيسِ بِمَرَاتِبِ  
 الْمَوْصُوفِينَ بِالتَّدْلِيسِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٦٧)، وَ«مُدَّكَرَةٌ فِي دُرُوسِ عِلَلِ الْمُدَلِّسِينَ» لِشَيْخِنَا فُوزِيِّ الْأَثَرِيِّ (ج ٢  
 ص ١١)، وَ«التَّمْهِيدُ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ١ ص ٢٩).



إِلَيْهِ احْتِمَالُ التَّدْلِيسِ إِلَّا فِي شُيُوخٍ لَهُ أَكْثَرُ عَنْهُمْ: كإِبْرَاهِيمَ، وَأَبِي وَائِلٍ، وَأَبِي صَالِحِ السَّمَّانِ؛ فَإِنَّ رِوَايَتَهُ عَنْ هَذَا الصَّنْفِ مَحْمُولَةٌ عَلَى الاتِّصَالِ). اهـ  
قُلْتُ: فَلَمْ يُصَبِّ ابْنُ حَجَرَ فِي ذِكْرِهِ فِي «الْمَرْتَبَةِ الثَّانِيَةِ».

قُلْتُ: فَتَقَبَّلَ رِوَايَتَهُ بِالْعِنْعَنَةِ إِذَا كَانَتْ عَنِ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، أَوْ أَبِي وَائِلٍ شَتِيقِ بْنِ سَلَمَةَ، أَوْ أَبِي صَالِحِ السَّمَّانِ، أَوْ إِذَا كَانَتْ مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ عَنْهُ.<sup>(١)</sup>

قُلْتُ: فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِالكَظْمِ، وَوَضَعَ الْيَدَ عَلَى النِّمِّ عِنْدَ التَّثَاؤُبِ، وَلَمْ يَذْكُرْ: «الاسْتِعَاذَةَ مِنَ الشَّيْطَانِ»، وَعَدَمَ ذِكْرَهَا مَعَ الْحَاجَةِ إِلَى ذِكْرِهَا يَدُلُّ أَنَّهَا غَيْرُ مَشْرُوعَةٍ.

فَمَا وَجَدَ سَبَبَهُ فِي عَهْدِ الرَّسُولِ ﷺ مَعَ وُجُودِ الْمُقْتَضِيِّ، وَعَدَمِ الْمَانِعِ، وَلَمْ يَتَّخِذْهُ؛ فَاتَّخَذَهُ سُنَّةً يُعْتَبَرُ مِنَ الْبِدْعَةِ.<sup>(٢)</sup>

قُلْتُ: فَلَا يَجُوزُ مُخَالَفَةُ النَّصِّ بِقِيَاسٍ.

قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الرَّسَالَةِ» (ج ١ ص ٥٩٩): (لَا يَحِلُّ الْقِيَاسُ

وَالْخَبْرُ مَوْجُودٌ). اهـ

(١) انظر كِتَابِي: «لُبُّ اللَّبَابِ فِي سُنَنِ الصَّلَاةِ فِي الْبُيُوتِ فِي الْمَطَرِ الْقَلِيلِ الَّذِي لَمْ يَبَلِّ الثِّيَابَ» (ص ٤٣ و ٤٤ و ٤٥).

(٢) وانظر: «اقتضاء الصراط المستقيم» لابن تيمية (ج ٢ ص ١٠٣)، و«الفتاوى» له (ج ٢٦ ص ١٧٢)، و«إعلام الموقعين» لابن القيم (ج ٢ ص ٢٨١)، و«الاعتصام» للشاطبي (ج ١ ص ٤٦٦ و ٤٦٧).

وَقَالَ الإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ الحَسَنِ الشَّيْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الحُجَّةِ عَلَى أَهْلِ المَدِينَةِ» (ج ١ ص ٢٠٤): (لَوْلَا مَا جَاءَ مِنَ الآثَارِ كَانَ القِيَاسُ عَلَى مَا قَالَ أَهْلُ المَدِينَةِ، وَلَكِنْ لَا قِيَاسَ مَعَ أَثَرٍ، وَلَيْسَ يَنْبَغِي إِلاَّ أَنْ يُنْقَادَ لِلآثَارِ). اهـ

وَقَالَ الحَافِظُ الحَاطِبُ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الفَقِيهِ والمُتَّفَقِ» (ج ١ ص ٥٠٤): (بَابٌ فِي سُقُوطِ الإِجْتِهَادِ مَعَ وُجُودِ النَّصِّ). اهـ

وَقَالَ الحَافِظُ ابنُ القِيَمِ رَحِمَهُ اللهُ فِي «إِعْلَامِ المَوْقِعِينَ» (ج ٢ ص ٢٨٧): (فَصُلِّ فِي تَحْرِيمِ الإِفْتَاءِ وَالْحُكْمِ فِي دِينِ اللهِ بِمَا يُخَالِفُ النُّصُوصَ، وَسُقُوطِ الإِجْتِهَادِ، وَالتَّقْلِيدِ عِنْدَ ظُهُورِ النَّصِّ، وَذَكَرَ إِجْمَاعُ العُلَمَاءِ عَلَى ذَلِكَ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ شَيْخِنَا العَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ العُنَيْمِينَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الشَّرْحِ المُمْنَعِ عَلَى زَادِ المُسْتَفْنَعِ» (ج ١٣ ص ٣٣١): (فَحِينَئِذٍ يَكُونُ النَّقْلُ مَانِعًا مِنَ القِيَاسِ؛ لِأَنَّهُ مِنَ المَعْلُومِ عِنْدَ أَهْلِ العِلْمِ أَنَّهُ لَا قِيَاسَ مَعَ النَّصِّ). اهـ

وَقَالَ العَلَامَةُ الشَّيْخُ ابنُ بَارِزٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٣ ص ٢٢٤): (لَا قِيَاسَ مَعَ النَّصِّ، وَإِنَّمَا مَحَلُّ القِيَاسِ إِذَا فُقِدَ النَّصُّ؛ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ عِنْدَ أَهْلِ الأُصُولِ، وَعِنْدَ جَمِيعِ أَهْلِ العِلْمِ).<sup>(١)</sup> اهـ

وَقَالَ العَلَامَةُ الشَّيْخُ الألبَانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الضَّعِيفَةَ» (ج ٢ ص ٢٤٠): (وَمِنَ المَعْلُومِ أَنَّهُ لَا قِيَاسَ، وَلَا إِجْتِهَادَ فِي مَوْرِدِ النَّصِّ!).<sup>(١)</sup> اهـ

(١) وانظر: «الدَّرَرُ السَّنِّيَّةُ فِي الأَجُوبَةِ النَّجْدِيَّةِ» (ج ١٦ ص ١٥٧).

قُلْتُ: وَعَمَلِيَّةُ الْقِيَاسِ لَا تَصْحُحُ إِلَّا إِذَا تَوَافَرَتْ شُرُوطٌ خَاصَّةٌ؛ مِنْهَا مَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَصْلِ، وَمِنْهَا مَا يَتَعَلَّقُ بِحُكْمِ الْأَصْلِ، وَمِنْهَا مَا يَتَعَلَّقُ بِالْفَرْعِ، وَمِنْهَا مَا يَتَعَلَّقُ بِالْعِلَّةِ، فَتَأَمَّلْ.<sup>(١)</sup>

قُلْتُ: فَلابدُّ أَنْ يَكُونَ قِيَاسُ الْمُجْتَهِدِ عَلَى الْأُصُولِ الْمُقَرَّرَةِ فِي الْقِيَاسِ بِشُرُوطِهِ الْمُعْتَبَرَةِ، وَلَا يُعْمَلُ بِالْقِيَاسِ بِدُونِ أُصُولِهِ؛ فَإِنْ عَمِلَ بِدُونِ أُصُولِهِ فَقَدْ عَمِلَ بِالْقِيَاسِ الْفَاسِدِ، وَالاجْتِهَادِ الْفَاسِدِ، فَاعْتَبِرْ.

فَعَنْ أَبِي بَكْرٍ الْأَثْرَمِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ: (إِنَّمَا هُوَ السُّنَّةُ وَالِاتِّبَاعُ، وَإِنَّمَا الْقِيَاسُ أَنْ نَقِيسَ عَلَى أَصْلِ، فَأَمَّا أَنْ تَحِيَّءَ إِلَى الْأَصْلِ فَتَهْدِمَهُ، ثُمَّ تَقُولُ هَذَا قِيَاسٌ، فَعَلَى أَيِّ شَيْءٍ كَانَ هَذَا الْقِيَاسُ، قِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَقِيسَ إِلَّا رَجُلٌ عَالِمٌ كَبِيرٌ، يَعْرِفُ كَيْفَ يُشَبِّهُ الشَّيْءَ بِالشَّيْءِ، فَقَالَ: أَجَلٌ، لَا يَنْبَغِي).

أثر صحيح

(١) وانظر: «الصَّحِيحَةَ» لَهُ (ج ١ ص ٢٥٨)، و«الصَّعِيفَةَ» لَهُ (ج ٣ ص ٢٨)، و«تَحْرِيمَ آلَاتِ الطَّرَبِ» لَهُ أَيْضًا (ص ٦١).

(٢) وانظر: «أُصُولُ الْفِقْهِ» لِابْنِ مُفْلِحٍ (ج ٣ ص ١١٩٥)، و«رَوْضَةُ النَّاطِرِ وَجَنَّةُ الْمُنَاطِرِ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» لِابْنِ قُدَّامَةَ (ج ٢ ص ٢٤٩)، و«الْمَدْخَلُ إِلَى مَذْهَبِ أَحْمَدَ» لِابْنِ بَدْرَانَ (ص ٣٠٧)، و«الْإِحْكَامُ فِي أُصُولِ الْأَحْكَامِ» لِلْإِمْدِي (ج ٣ ص ١٩٣)، و«سُرْحَ الْكُوكَبِ الْمُنبِرِ الْمُسَمَّى بِمُخْتَصَرِ التَّحْرِيرِ» لِابْنِ النَّجَّارِ (ج ٤ ص ١٠٥)، و«قَوَاطِعِ الْأَدِلَّةِ فِي الْأُصُولِ» لِلْسَّمْعَانِيِّ (ج ٢ ص ١١٢)، و«الْوَجِيزَ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» لِلدُّكْتُورِ عَبْدِ الْكَرِيمِ زَيْدَانَ (ص ١٩٧-٢٠٨)، و«إِرْشَادَ الْفُحُولِ إِلَى تَحْقِيقِ الْحَقِّ مِنْ عِلْمِ الْأُصُولِ» لِلشُّوكَانِيِّ (ج ٢ ص ١٠٥)، و«مُدْكِرَةَ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» لِلشَّنْقِيطِيِّ (ص ٢٧١)، و«الْأُصُولُ مِنْ عِلْمِ الْأُصُولِ» لِشَيْخِ شَيْخَانَا ابْنِ عُثَيْمِينَ (ص ٧٠)، و«إِعْلَامَ الْمُوقِعِينَ» لِابْنِ الْقَيْمِ (ج ٣ ص ١١٥).

أَخْرَجَهُ الخَطِيبُ فِي «الفقيه والمتفقه» (ج ١ ص ٥٠٠) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَلْفٍ، نَا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدِ الجَوْهَرِيِّ، نَا أَبُو بَكْرٍ الأَثْرَمُ بِهِ.  
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَقَالَ الحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ البرِّ رحمته فِي «جَامِعِ بَيَانِ العِلْمِ» (ج ٢ ص ٨٠):  
(وَالوَاجِبُ عِنْدَ اخْتِلَافِ العُلَمَاءِ طَلَبُ الدَّلِيلِ مِنَ الكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَالإِجْمَاعِ،  
وَالقِيَاسِ: عَلَى الأُصُولِ عَلَى الصَّوَابِ مِنْهَا وَذَلِكَ لَا يُعَدُّمُ). اهـ  
قُلْتُ: وَالدُّكْتُورُ: «صَالِحُ العُصَيْمِيِّ» لَيْسَ بِضَابِطٍ لِلقِيَاسِ الصَّحِيحِ، فَكَمْ مِنْ  
مَسْأَلَةٍ قَاسَ فِيهَا، وَلَمْ تَتَحَقَّقْ فِيهَا الشُّرُوطُ المَعْتَبَرَةُ؛ فَصَارَ قِيَاسُهُ فَاسِدًا.  
فِتَارَةٌ يَقْيَسُ: بِوُجُودِ النَّصِّ، وَتَارَةٌ يَقْيَسُ: مَعَ وُجُودِ الفَارِقِ المُؤَثِّرِ بَيْنَ الأَصْلِ  
وَالفُرْعِ.<sup>(١)</sup>

وَعَنْ حَمَّادٍ، قَالَ: كُنْتُ أُسْأَلُ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الشَّيْءِ؛ فَيَعْرِفُ فِي وَجْهِ أَنِّي لَمْ  
أَعْرِفْ، فَيَقْيِسُهُ لِي حَتَّى أَفْهَمَهُ، وَأَسْأَلُهُ عَنِ الشَّيْءِ فَيَعْرِفُ فِي وَجْهِ أَنِّي لَمْ أَفْهَمَهُ  
فَيَقُولُ: (لَيْسَ فِي كُلِّ شَيْءٍ يَجِيءُ القِيَاسُ).

أَثْرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الخَطِيبُ البَغْدَادِيُّ فِي «الفقيه والمتفقه» (ج ١ ص ٤٩٩ و ٥٠٨) مِنْ  
طَرِيقَيْنِ عَنِ أَبِي عَوَانَةَ، عَنِ رَقَبَةَ بْنِ مَصْقَلَةَ، عَنِ حَمَّادٍ بِهِ.

(١) وانظر كتابي: «اللُّمعة فِي الرَّدِّ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ عَزَّوَ الأَحَادِيثِ فِي خُطْبَةِ الجُمُعَةِ»، وَهُوَ حِوَارٌ مَعَ الدُّكْتُورِ  
صَالِحِ العُصَيْمِيِّ (ص ٢١ و ٢٢ و ٢٣).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَعِنِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ قَالَ: سَأَلْتُ الشَّافِعِيَّ عَنِ الْقِيَّاسِ، فَقَالَ: (عِنْدَ الضَّرُورَاتِ).

أَثَرُ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَدْخَلِ إِلَى عِلْمِ السُّنَنِ» (ج ٢ ص ٦٣١) مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ زِيَادِ الْفَقِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ الْمِمْوْنِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي «إِعْلَامِ الْمُوقِعِينَ» (ج ٤ ص ٤٣).

وَقَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١٣ ص ٢٨٢): (بَابُ مَا يُذَكَّرُ مِنْ

دَمِ الرَّأْيِ، وَتَكْلُفِ الْقِيَّاسِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَبْرٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ١٣ ص ٢٨٢): (وَيَدْخُلُ فِي

تَكْلُفِ الْقِيَّاسِ: مَا إِذَا اسْتَعْمَلَهُ عَلَى أَوْضَاعِهِ مَعَ وُجُودِ النَّصِّ، وَمَا إِذَا وَجَدَ النَّصَّ فَخَالَفَهُ، وَتَأَوَّلَ لِمُخَالَفَتِهِ شَيْئًا بَعِيدًا، وَيَشْتَدُّ الدَّمُ فِيهِ لِمَنْ يَنْتَصِرُ لِمَنْ يُقْلِدُهُ). اهـ

قُلْتُ: وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأِمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ سَمِيعٌ

عَلِيمٌ﴾ [الأعراف: ٢٠٠].

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأِمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ

الْعَلِيمُ﴾ [فصلت: ٣٦].

الْمُرَادُ فِيهِ: ﴿وَأِمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ﴾ أَي: أَيُّ وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ،

أَحْسَسْتَ بِشَيْءٍ مِنْ نَزَغَاتِ الشَّيْطَانِ، أَي: مِنْ وَسَاوِسِهِ وَتَزْيِينِهِ لِلشَّرِّ، وَتَكْسِيلِهِ عَنِ

الخَيْرِ، وَإِصَابَةَ بَعْضِ الذُّنُوبِ، وَإِطَاعَةَ لَهُ بِبَعْضِ مَا يَأْمُرُ بِهِ ﴿فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾ أَي: اسأله، مُفْتَقِرًا إِلَيْهِ. (١)

\* وَقَوْلُ الدُّكْتُورِ: (وَالثَّانِي: أَنَّهُ ثَبَّتَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ الاسْتِعَاذَةَ مِنَ الشَّيْطَانِ عِنْدَ التَّائِبِ؛ فِيهِ نَظَرٌ.

قُلْتُ: بَلْ لَمْ يُثَبِّتْ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ، وَإِلَيْكَ الْبَيَانُ:

فَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ، قَالَ: (التَّائِبُ فِي الصَّلَاةِ وَالْعُطَاسُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَتَعَوَّذُوا بِاللَّهِ مِنْهُ).

أَثَرٌ ضَعِيفٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «المُصَنَّفِ» (ج ٣ ص ٤٥٢ ح ٨٠٦١)؛ وَاللَّفْظُ لَهُ، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «المُعْجَمِ الكَبِيرِ» (ج ٧ ص ٢٣٩٧ ح ٩٤٥٣)؛ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ التَّعَوُّذِ مِنْهُ - مِنْ طَرِيقَيْنِ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ أَبِي ظَبْيَانَ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ بِهِ.

(١) وانظر: «تَفْسِيرَ الْقُرْآنِ الْعَرِيزِ» لابنِ أَبِي رَمْنِينَ (ج ٢ ص ١٦٢)، و(ج ٤ ص ١٥٤)، و«تَفْسِيرَ الكَرِيمِ الرَّحْمَنِ فِي تَفْسِيرِ كَلَامِ المَنَانِ» للسُّعْدِيِّ (ص ٣٤٥ و ٨٨٧)، و«تَفْسِيرَ الْقُرْآنِ الْعَرِيزِ» لابنِ كَثِيرٍ (ج ٢ ص ٣٩٣ و ٣٩٤)، و(ج ٤ ص ١٧٢)، و«مَعَالِمَ التَّنْزِيلِ» للْبَغَوِيِّ (ج ٢ ص ١٩٦)، و(ج ٤ ص ٦٩)، و«الجَامِعَ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ» لِلْقُرْطُبِيِّ (ج ٧ ص ٣٤٧)، و«جَامِعَ البَيَانِ» لِلطَّبْرِيِّ (ج ٥ ص ٦٠٦)، و(ج ٩ ص ٨١٧)، و«زَادَ المَسِيرِ» لابنِ الجَوَازِيِّ (ج ٢ ص ١٨١)، و«الكَشْفَ وَالبَيَانَ» لِلثَّعَلَبِيِّ (ج ٤ ص ٣١٩)، و«تَفْسِيرَ الْقُرْآنِ» لِلسَّمْعَانِيِّ (ج ٢ ص ٢٤٣)، و(ج ٥ ص ٥٣)، و«المُحَرَّرَ الوَجِيزَ فِي تَفْسِيرِ الكِتَابِ الْعَرِيزِ» لابنِ عَطِيَّةَ (ج ٢ ص ٤٩١)، و(ج ٥ ص ١٧)، و«إِرْشَادَ العَقْلِ السَّلِيمِ إِلَى مَزَايَا الكِتَابِ الكَرِيمِ» لِأَبِي السُّعُودِ (ج ٣ ص ٣٠٨)، و(ج ٨ ص ١٤)، و«التَّحْرِيرَ وَالتَّنْوِيرَ» لِابْنِ عَاشُورٍ (ج ٩ ص ٢٢٩)، و(ج ٢٤ ص ٢٩٧)، و«تَفْسِيرَ سُورَةِ البَقَرَةِ» لِلشَّيْخِ ابْنِ عَثِيمِينَ (ج ٢ ص ٢٣٨)، و«تَفْسِيرَ سُورَةِ فَصَّلَتْ» لَهُ (ص ١٩١).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ ضَعِيفٌ، وَلَهُ عِلَّتَانِ:

الأولى: يَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ الهَاشِمِيُّ الكُوفِيُّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، كَبُرَ فَتَعَيَّرَ، وَصَارَ يَتَلَقَّنَ؛ كَمَا فِي «تَقْرِيبِ التَّهْذِيبِ» لابنِ حَجَرٍ (ص ٨٥٦).

الثانية: الانْقِطَاعُ؛ فَإِنَّ أَبَا ظَبْيَانَ الحُصَيْنَانَ بنَ جُنْدَبِ الجَنْبِيِّ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه.

قَالَ الإِمَامُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «المَرَايِلِ» (ص ٤٧): (سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: حُصَيْنُ بْنُ جُنْدَبٍ أَبُو ظَبْيَانَ قَدْ أَدْرَكَ ابْنَ مَسْعُودٍ، وَلَا أَظُنُّهُ سَمِعَ مِنْهُ). اهـ

قُلْتُ: وَلَمْ أَجِدْ لَهُ تَصْرِيحًا بِالسَّمَاعِ مِنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه، بَلْ إِنَّ بَيْنَهُمَا وَاسِطَةً فِي طُرُقٍ أُخْرَى، وَهُوَ: «عَلَقَمَةٌ»، وَلَيْسَ فِي هَذَا الأَثَرِ <sup>(١)</sup>.

وَالْحَدِيثُ أَوْرَدَهُ الهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» (ج ٢ ص ٨٦)؛ ثُمَّ قَالَ: (رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الكَبِيرِ»، وَرِجَالُهُ مُوثِقُونَ). اهـ  
وَلَيْسَ كَمَا قَالَ رحمته الله.

قُلْتُ: فَالأَثَرُ ضَعِيفٌ لَا يُحْتَجُّ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ مَعْرِفَةِ الدُّكْتُورِ: «صَالِحِ العُصَيْمِيِّ» بِ«عِلْمِ الحَدِيثِ»؛ فَعِلَّةُ الحَدِيثِ الأُولَى ظَاهِرَةٌ، وَلَيْسَتْ بِغَامِضَةٍ، وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يَعْرِفْ ضَعْفَهُ.

(١) انظر: «شُعَبُ الإِيمَانِ» للبيهقي (ج ١ ص ١٥٠)، و«العِلَالُ» للإمام أحمد (ج ١ ص ٤٠٣ - رِوَايَةٌ: ابْنِهِ عَبْدُ اللَّهِ).

وَهَذَا ظَاهِرٌ لِمَنْ قَرَأَ فِي كُتُبِ الدُّكْتُورِ أَوْ اسْتَمَعَ لِشَيْءٍ مِنْ دُرُوسِهِ وَلَوْ قَلِيلًا؛ فَقَدْ أَكْثَرَ مِنْ ذِكْرِ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ لَا سِيَّمَا الْأَحَادِيثِ الْمُعَلَّةِ.

قُلْتُ: وَلَا يَجُوزُ الْاِحْتِجَاجُ فِي الْأَحْكَامِ بِكُلِّ مَا فِي الْكُتُبِ لِمَا فِيهَا مِنَ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ، وَالْمَرْجِعُ فِي ذَلِكَ هُمْ: «أَهْلُ الْحَدِيثِ».

قَالَ الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ الْكَنْوِيُّ الْهِنْدِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْأَجُوبَةِ الْفَاضِلَةِ» (ص ١٤٠): (لَا يَجُوزُ الْاِحْتِجَاجُ فِي الْأَحْكَامِ بِكُلِّ مَا فِي الْكُتُبِ الْمَذْكُورَةِ وَأَمْثَالِهَا مِنْ غَيْرِ تَعَمُّقٍ يُرْشِدُ إِلَى التَّمْيِيزِ لِمَا مَرَّ أَنَّهَا مُشْتَمِلَةٌ عَلَى الصَّحَاحِ، وَالْحِسَانِ، وَالضُّعَافِ.

فَلَا بُدَّ مِنَ التَّمْيِيزِ بَيْنَ الصَّحِيحِ لِذَاتِهِ، أَوْ لِغَيْرِهِ، أَوْ الْحَسَنِ لِذَاتِهِ، أَوْ لِغَيْرِهِ، فَيُحْتَجُّ بِهِ، وَيَبِينُ الضَّعِيفَ بِأَقْسَامِهِ، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مِنْهَاجِ السُّنَّةِ» (ج ٤ ص ١٠): (الْمَنْقُولَاتُ فِيهَا كَثِيرٌ مِنَ الصِّدْقِ، وَكَثِيرٌ مِنَ الْكُذْبِ، وَالْمَرْجِعُ فِي التَّمْيِيزِ بَيْنَ هَذَا، وَهَذَا إِلَى أَهْلِ عِلْمِ الْحَدِيثِ.

كَمَا تَرْجِعُ إِلَى النُّحَاةِ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ نَحْوِ الْعَرَبِ، وَنَحْوِ غَيْرِ الْعَرَبِ، وَتَرْجِعُ إِلَى عُلَمَاءِ اللُّغَةِ فِيمَا هُوَ مِنَ اللُّغَةِ، وَمَا لَيْسَ مِنَ اللُّغَةِ.

وَكَذَلِكَ عُلَمَاءُ الشُّعْرِ، وَالطَّبِّ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَلِكُلِّ عِلْمٍ رِجَالٌ يُعْرِفُونَ بِهِ.

وَالْعُلَمَاءُ بِالْحَدِيثِ أَجَلٌ هُوَ لَاءِ قَدْرًا، وَأَعْظَمُهُمْ صِدْقًا، وَأَعْلَاهُمْ مَنْزِلَةً، وَأَكْثَرُ

دِينًا). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مِنْهَاجِ السُّنَّةِ» (ج ٤ ص ٨١): (لَوْ تَنَازَرُ

فَقِيهَانِ فِي فَرْعٍ مِنَ الْفُرُوعِ، لَمْ تَقْمِ الْحُجَّةُ عَلَى الْمُنَازَرَةِ؛ إِلَّا بِحَدِيثٍ يُعْلَمُ أَنَّهُ مُسْنَدٌ؛



إِسْنَادًا تَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ، أَوْ يُصَحِّحُهُ مَنْ يَرْجِعُ إِلَيْهِ فِي ذَلِكَ؛ فَأَمَّا إِذَا لَمْ يُعْلَمْ إِسْنَادُهُ، وَلَمْ يُثْبِتْهُ أَئِمَّةُ النُّقْلِ<sup>(١)</sup>، فَمِنْ أَيْنَ يُعْلَمُ؟! . اهـ

وَقَالَ الإِمَامُ أَبُو شَامَةَ المَقْدِسِيُّ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «المُؤَمَّلِ» (ص ١٢٥):  
(وَأئِمَّةُ الحَدِيثِ المُعْتَبَرُونَ هُمُ القُدُوةُ فِي فَنِّهِمْ فَوَجَبَ الرُّجُوعُ إِلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ، وَعَرَضَ آراءُ الفُقَهَاءِ عَلَى السُّنَنِ وَالآثَارِ الصَّحِيحَةِ، فَمَا سَاعَدَهُ الأَثَرُ: فَهُوَ المُعْتَبَرُ وَإِلَّا فَلَا تَبْطُلُ الخَبَرُ بالرَّأْيِ). اهـ

\* وَقَوْلُ الدُّكْتُورِ: (فَعِنْدَ ذَلِكَ يُقَطَّعُ بِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِدَعَةٍ، وَيَتَوَقَّفُ فِي كَوْنِهَا سُنَّةً، فَتَكُونُ مِنْ جِنْسِ المُبَاحِ، أَوْ مَا يَقُولُ فِيهِ بَعْضُ الفُقَهَاءِ: يُسْتَحَبُّ مِمَّا وَرَدَ اسْتِحْبَابُ أَصْلِهِ دُونَ عَيْنِهِ، فَالقَوْلُ بِدَعَةٍ بَعِيدٌ). اهـ

قُلْتُ: لَيْسَ بِبَعِيدٍ، بَلْ هُوَ الحَقُّ وَالصَّوَابُ، وَقَوْلُكَ هُوَ البَعِيدُ؛ فَالتَّعَوُّدُ مِنَ الشَّيْطَانِ عِنْدَ التَّثَاوُبِ بِدَعَةٍ؛ لِعَدَمِ ثُبُوتِ النِّصِّ فِيهَا.

قَالَ شَيْخُ شَيْخِنَا العَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ العُثَيْمِينِ رَحِمَهُ اللهُ فِي «فَتْحِ ذِي الجَلَالِ وَالإِكْرَامِ بِشَرْحِ بُلُوغِ المَرَامِ» (ج ٢ ص ٥٢٢): (نَرَى بَعْضَ النَّاسِ إِذَا تَنَاءَبَ يَسْتَعِيدُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، اسْتِدْلَالًا بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الأعراف: ٢٠٠]؛ فَمَا حُكْمُ ذَلِكَ؟.

الجوابُ:

(١) يَعْنِي: أَهْلَ الحَدِيثِ.

هَذَا قِيَاسٌ فِي مُقَابَلَةِ النَّصِّ؛ فَالنَّصُّ هُوَ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ أَمَرَنَا عِنْدَ التَّأْتِيِ بِالْكَظْمِ وَلَمْ يَقُلْ: فَاسْتَعِيدُوا بِاللَّهِ، وَعَدَمُ ذِكْرِهَا مَعَ الْحَاجَةِ إِلَى ذِكْرِهَا يُدَلُّ أَنَّهَا غَيْرُ مَشْرُوعَةٍ. وَمَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿وَأَمَّا يَنْزَعَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْعٌ﴾ [الأعراف: ٢٠٠]؛ أَي: أَمَرَ بِمَعْصِيَةٍ أَوْ نَهَى عَنِ طَاعَةٍ ﴿فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾، وَكَذَلِكَ أَيْضًا يَحْرُصُ الشَّيْطَانُ عَلَى أَنْ يُحْزِنَ الَّذِينَ آمَنُوا، فَإِذَا أَحْسَسْتَ بِذَلِكَ فَقُلْ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ شَيْخِنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُصَيْمِينِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي «لِقَاءِ الْبَابِ الْمُفْتُوحِ» (ج ١ ص ٧٧٤): (ذَلِكَ إِذَا تَتَاءَبُوا قَالُوا: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، وَهَذَا لَا أَصْلَ لَهُ، وَلَمْ يَرِدْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ ... وَإِذَا لَمْ يَرِدْ فَإِنَّهُ لَيْسَ مَشْرُوعًا بِنَاءً عَلَى قَاعِدَةٍ مَعْرُوفَةٍ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ، وَهِيَ: أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ وُجِدَ سَبَبُهُ فِي عَهْدِ الرَّسُولِ ﷺ فَلَمْ يَفْعَلْهُ، فَفَعَلْهُ لَيْسَ بِسُنَّةٍ؛ لِأَنَّ فِعْلَ الرَّسُولِ ﷺ سُنَّةٌ وَتَرْكُهُ سُنَّةٌ ... كَذَلِكَ الْاسْتِعَاذَةُ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ عِنْدَ التَّأْتِيِ.

وَقَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: إِنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَالَ: (التَّأْتِيُ مِنَ الشَّيْطَانِ)، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَمَّا يَنْزَعَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْعٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾ [الأعراف: ٢٠٠]! قُلْنَا: إِنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَمَّا يَنْزَعَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْعٌ﴾ [الأعراف: ٢٠٠] أَنَّكَ إِذَا هَمَمْتَ بِمَعْصِيَةٍ أَوْ بِتَرْكِ وَاجِبٍ؛ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ بِالْفَحْشَاءِ مِنَ الشَّيْطَانِ: ﴿الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُمْ بِالْفَحْشَاءِ﴾ [البقرة: ٢٦٨] فَإِذَا حَصَلَ هَذَا النَّزْعُ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ.

وَلَمْ يَقُلْ: إِذَا تَتَاءَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَعِذْ بِاللَّهِ، مَعَ أَنَّهُ قَالَ: (التَّأْتِيُ مِنَ الشَّيْطَانِ)، فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ الْاسْتِعَاذَةَ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ عِنْدَ التَّأْتِيِ لَيْسَتْ بِسُنَّةٍ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ شَيْخِنَا العَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ العُثَيْمِينَ رحمته الله فِي «شَرْحِ رِيَاضِ الصَّالِحِينَ» (ج ٤ ص ٤٤٠): (لَكِنْ قَدْ يَقُولُ بَعْضُ النَّاسِ أَلَيْسَ اللهُ يَقُولُ: ﴿وَإِمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ العَلِيمُ﴾، وَقَدْ أَخْبَرَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم أَنَّ التَّثَاؤُبَ مِنَ الشَّيْطَانِ فَهَذَا نَزْغٌ؟ نَقُولُ: لَا فَقَدْ فَهَمَتِ الآيَةُ خَطَاً؛ فَالْمُرَادُ مِنَ الآيَةِ: ﴿وَإِمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ العَلِيمُ﴾ يَعْنِي: الأَمْرَ بِالمَعَاصِي، أَوْ بِتَرْكِ الوَاجِبَاتِ؛ فَهَذَا نَزْغُ الشَّيْطَانِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى فِيهِ إِنَّهُ يَنْزِعُ بَيْنَ النَّاسِ فَهَذَا نَزْعُهُ أَمْرٌ بِالمَعَاصِي، وَالتَّضْلِيلِ عَنِ الوَاجِبَاتِ؛ فَإِنْ أَحْسَسْتَ بِدَلِكِ فَقُلْ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، أَمَّا التَّثَاؤُبُ فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا سُنَّةٌ فَعَلِيَّةٌ فَقَطْ وَهِيَ: الكَظْمُ مَا اسْتَطَعْتَ؛ فَإِنْ لَمْ تَقْدِرْ فَضَعْ يَدَكَ عَلَيَّ فَمَكَ). اهـ

\* وَسِئَلُ الشَّيْخِ صَالِحِ بْنِ فَوْزَانَ الفَوْزَانَ؛ عَنِ التَّعَوُّذِ بَعْدَ التَّثَاؤُبِ؟.

فَأَجَابَ فَضِيلَتُهُ: (لَا أَصَلَّ لَهُ، وَلَكِنْ الَّذِي وَرَدَ أَنَّهُ يَكْظِمُ مَا اسْتَطَاعَ، فَإِنْ غَلَبَهُ التَّثَاؤُبُ؛ فَإِنَّهُ يَضَعُ يَدَهُ عَلَيَّ فَمِهِ).<sup>(١)</sup> اهـ

وَقَالَ العَلَامَةُ المُحَدِّثُ الألبَانِيُّ رحمته الله فِي «حِجَّةِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم» (ص ٩٩): (وَمِنَ المُتَمَرِّرِ عِنْدَ ذَوِي التَّحْقِيقِ مِنَ أَهْلِ العِلْمِ أَنَّ كُلَّ عِبَادَةٍ مَرْعُومَةٌ؛ لَمْ يَشْرَعْهَا لَنَا رُسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم بِقَوْلِهِ: وَلَمْ يَتَّقِرْبْ هُوَ بِهَا إِلَى اللهِ تَعَالَى بِفِعْلِهِ؛ فَهِيَ مُخَالَفَةٌ لِسُنَّتِهِ صلى الله عليه وسلم). اهـ

(١) «التَّوَأَصِلُ المَرْتَبِيُّ»، بِصَوْتِ الشَّيْخِ صَالِحِ بْنِ فَوْزَانَ الفَوْزَانَ حَفِظَهُ اللهُ.

تَمَّ بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَسْأَلُهُ سُبْحَانَهُ أَنْ يَقْبَلَهُ بِقَبُولِ حَسَنِ، وَأَنْ يَنْفَعَ بِهِ،  
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بِنِعْمَتِهِ تَتِمُّ الصَّالِحَاتُ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَي سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ  
وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ.

## فهرس الموضوعات

الصفحة	الرقم الموضوع
٥	(١) امتحان شديد.....
٦	(٢) ذرة نادرة في عدم جواز العمل بالقياس مع وجود الآثار.....
٧	(٣) جوهرة نادرة في أن العبادات مبناهها على الشرع لا على الهوى.....
٨	(٤) ذكر قول المخالف وحجته الواهية.....

# ضيء الصبح

